

المغرب طرف في المحادثات الدولية حول مالي

باماكو - يعكس استقبال وزير الخارجية المالي عبدالله دبوب الخميس لسفير المغرب في باماكو حسن التصاريخ انخراط الرباط في المحادثات الدولية حول مالي التي تشهد مسارا انتقاليا وسط استمرار الحرب ضد الجهاديين.

وقال بيان لوزارة الخارجية المالية إنه تمت مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين، والعملية الانتقالية الجارية في مالي.

وجرى هذا الاستقبال ضمن سلسلة لقاءات أجراها وزير الخارجية المالي بشكل منفصل مع سفراء كل من روسيا والهند والجزائر والقائم بالأعمال بالنيابة لسفارة الصين.

وتابع البيان أن هذه اللقاءات تندرج في إطار المشاورات تمهيدا لزيارة بعثة مجلس الأمن الدولي إلى مالي المقررة يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من أكتوبر.

ونوه وزير الخارجية المالي بـ"تضحيات المجتمع الدولي"، مجددا التأكيد على "اعتراف مالي بالجهود المادية والمالية والبشرية من أجل تحقيق السلام" في بلاده.

وذكر البيان أن الوزير تحدث "عن مشاعر الإحباط لدى السكان المتعاطفين للأمن على الرغم من وجود المجتمع الدولي، والتحديات التي تزايدت مع انسحاب بعض القوات الدولية وضرورة تحقيق الحد الأدنى من الأمن من أجل التمكن من تنظيم الانتخابات وتسليم السلطة للمدنيين".

كما أشار المسؤول المالي إلى الأهمية القصوى التي يكتسبها عقد "الاجتماعات التشاركية الوطنية بهدف الحاجة إلى الإدماج وتوفير حد أدنى من الإجماع حول أولويات المرحلة الانتقالية، وكذلك الإصلاحات قبل المضي إلى الانتخابات".

وقال البيان إن الوزير أبلغ مضيغيه المختلفين بـ"الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية، ولاسيما التقدم في إنشاء الهيئة الموحدة لإدارة الانتخابات، والمراجعة الجارية للقوائم الانتخابية واعتماد قانون الانتخابات المعدل من قبل المجلس الوطني الانتقالي".

وأعرب الوزير عن أمله أن يدرك المجتمع الدولي الوضع في مالي بشكل أفضل، وأن يأخذ في الاعتبار احتياجات المائليين الراغبين في إجراء الإصلاحات اللازمة لتجنب تكرار الأزمة.

إصلاح القضاء أولوية لإنجاح مسار مكافحة الفساد في تونس

الرئيس قيس سعيد يوجه انتقادات لاذعة للقضاة



بعث الرئيس التونسي قيس سعيد برسائل عديدة خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء الثاني مساء الخميس، لكن أبرزها تلك المتعلقة بالقضاة الذين انتقدتهم بشدة في خطوة يبدو أنها تستهدف الدفع نحو إصلاح القضاء حتى يُسهم في إنجاح مسار مكافحة الفساد الذي يُعد أولوية المرحلة الانتقالية التي تعيشها تونس منذ الخامس والعشرين من يوليو.

صغير الجديري

تونس - وجه الرئيس التونسي قيس سعيد مساء الخميس سيليا من الانتقادات للقضاة في بلاده مشيرا إلى تدخل السياسة المتزايد في هذا القطاع الحساس، في خطوة تعكس سعيا لإصلاح القضاء كي يقوم بمهامه خاصة في مكافحة الفساد. وهذه ليست المرة الأولى التي يوجه فيها الرئيس سعيد انتقادات لاذعة للقضاة خاصة أن هناك العديد من الملفات الحساسة التي لا تزال حبيسة وقوف المحاكم في تونس منذ سنوات.

كلثوم كنو
إصلاح القضاء يشمل تطوير العنصر البشري وتكوين القضاة

القضاء بحسب ما ينص عليه الدستور التونسي الذي صدر في عام 2014 إلا أن مراقبين يستبعدون أن يتجه إلى حل المجلس. ونفى القاضي حاتم العشي عزم قيس سعيد على حل المجلس الأعلى للقضاء قائلا إنه "لا يوجد حتى الآن أي مؤشر على أن الرئيس سعيد سيجعل هذا المجلس، هو يرى أن الحركة القضائية لا تتضمن أي محاسبة خاصة للقضاة الذين تورطوا مع أحزاب سياسية".

وأردف العشي لـ"العرب" أنه "ذلك لم يرض على الحركة القضائية وتعيين رئيس محكمة التعقيب، في المستقبل هو سيجادل تكريس المحاسبة، هو طالب في وقت سابق بتطهير القضاء وهو مطلب في الواقع رفعه القضاء منذ 2011، للمقاومة الفساد بجمع تطهير القضاء ومحاسبة القضاة المتورطين مع أحزاب سياسية".

وبالفعل ألح الرئيس سعيد إلى ذلك حيث ذكر خلال اجتماع مجلس الوزراء أن "الحصانة التي منحها القانون للقضاة ليعملوا دون ضغوط خارجية لا ليتحولوا إلى أشخاص فوق القانون".

ويواجه القضاء التونسي منذ قيام الثورة التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي اتهامات بعدم الاستقلالية خاصة بعد تولي القيادي في حركة النهضة الإسلامية نور الدين البحيري قيادة وزارة العدل إبان حكم التوريكا، حيث عزل العديد من القضاة وحل محلهم آخرون في سياق ما أسماه وقتها بتطهير القضاء.

وترى أوساط قضائية تونسية أن الحل يكمن في إصلاح القضاء لإنجاح مسار مكافحة الفساد الذي بداته تونس بعد إقرار جملة من الإجراءات الاستثنائية في الخامس والعشرين من يوليو الماضي وسط تحذير من حل مجلس القضاء.

وقال القاضي عمر الوسلاتي إن

الفساد ظاهرة تُؤرق التونسيين

مثلا فيه 4 أفراد وغير متكونين، هناك مشاكل هيكلية في إدارة العدالة في تونس".

حاتم العشي
يجب تطهير القضاء ومحاسبة القضاة والمتورطين مع أحزاب

وتُساير كلثوم كنو رئيسة جمعية القضاة التونسيين السابقة الوسلاتي في رأيه حيث تؤكد ضرورة إصلاح القضاء، مشيرة إلى أنه يجب البدء بالتقديرة العاصمة لوزارة العدل المعنية بملفات القضاء، فهي خطوة أولى نحو الإصلاح. وأضافت كنو في تصريح لـ"العرب" أنها لا تعتقد أن "تية رئيس الجمهورية

مجالا فيه 4 أفراد وغير متكونين، هناك مشاكل هيكلية في إدارة العدالة في تونس".

حاتم العشي
يجب تطهير القضاء ومحاسبة القضاة والمتورطين مع أحزاب

وتُساير كلثوم كنو رئيسة جمعية القضاة التونسيين السابقة الوسلاتي في رأيه حيث تؤكد ضرورة إصلاح القضاء، مشيرة إلى أنه يجب البدء بالتقديرة العاصمة لوزارة العدل المعنية بملفات القضاء، فهي خطوة أولى نحو الإصلاح. وأضافت كنو في تصريح لـ"العرب" أنها لا تعتقد أن "تية رئيس الجمهورية

"حل المجلس الأعلى للقضاء خطوة فيها مجازفة ومخاطرة كبيرة إذا أقدم عليها الرئيس سعيد لأن المجلس والهيئات الدستورية ركائز حقيقية للديمقراطية، أتمنى ألا يلجأ إلى هذا الخيار لأنه سيؤدي إلى مربع الوصاية على القضاء".

وتابع الوسلاتي في تصريح لـ"العرب" أنه "يجب وضع الآليات تضمن استقلالية القضاء من حيث الانتداب والتقييم وإسناد الوظيفة القضائية".

وأعرب الوسلاتي في تصريح لـ"العرب" أنه "يجب وضع الآليات تضمن استقلالية القضاء من حيث الانتداب والتقييم وإسناد الوظيفة القضائية".

تراجع تمثيل الأحزاب الكبرى يُحرك الحرس القديم في التجمع الديمقراطي الجزائري

قادة ومؤسسون أوائل يحنون إلى عقيدة العداة للإسلاميين و«الحركيين»

وقال التجمع الوطني الديمقراطي، الذي تزعمه سابقا رئيس الحكومة المسجون أحمد أوجيحي، أحد أضلاع ما كان يوصف بـ"التحالف السياسي" المؤيد للرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، إلى جانب كل من جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم، غير أن إقراوات الحراك الشعبي في 2019، وقدم سلطة جديدة في البلاد، دفعا إلى تراجع أثر التحالف المذكور، رغم عدم ترده في دعمها، مقابل صعود قوى حزبية ومستقلة أخرى، على غرار حركة البناء الوطني، وجبهة المستقبل والمستقلين.

قيادات مخضرة بالتجمع الوطني الديمقراطي رفعا احتجاجا بسبب تراجع انتشار الحزب بعد غيابه عن نحو ثلث البلديات

ويسود اعتقاد لدى ما يوصف بـ"الحرس القديم" الذي أعلن تمرده على قيادة الحزب، بأن فشل الحزب في الحفاظ على مواقفه، سيكون فرصة من أجل إعادة التجمع الوطني الديمقراطي، إلى عقيدته الأساسية، القائمة على معاداة الإسلام السياسي والإرهاب و"الحركيين".

(الجزائريين الذين حاربوا في صفوف الجيش الفرنسي)، والتميز الموالي لفرنسا، اكتسبت دعما شعبيا واستتاعت كسب قواعد قوية داخل الجهاز الإداري وبعض المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، إلا أن التجميع الذي طال العقيدة المذكورة، تحت مسمى المصالحة الوطنية، أفقد الحزب قواعده وشعبيته وهماو يدفع فاتورة باهظة تهدد وجوده أصلا. ولفت إلى أن القيادة الحالية بزعامة زيتوني، المنبثقة عن المؤتمر الأخير قدمت تعهدات بالعودة إلى الأدبيات الأساسية للحزب، لاسيما التخلص من الجيوب الموالية للإسلاميين و"الحركيين"، وعلى تطهير الحزب من الداخل، إلا أن الممارسات المطبقة سارت عكس ذلك تماما، مما كلفه تقلصا في التشريعات الماضية ومصيرا غامضا في الانتخابات القادمة.

وفيما دعا المتحدث، إلى "ضرورة تكفل أبناء الحزب والمؤسسين من أجل إنقاذ التجمع الوطني الديمقراطي من التلاشي السياسي"، رمت معظم القيادات الحزبية بتراجع انتشارها إلى أسباب مختلفة، أبرزها تشبهات المال الفاسد والتجوال الحزبي والارتباط بفلول النظام السابق.

غير أن مصدر "العرب"، أكد على أن عقيدة الحزب التي قامت على معاداة التيار الإسلامي و"الحركي"

الحزبية الموالية للسلطة تراجعاً لافتاً في الانتشار القاعدي، حيث غابت الأحزاب الكبرى لأول مرة عن العشرات من البلديات والولايات، تحسبا للانتخابات المحلية المقررة في السابع والعشرين من نوفمبر.

وتجري الانتخابات المحلية المقررة نهاية الشهر القادم في 58 ولاية و1571 بلدية تشكل تراب الجمهورية، إلا أن اللافت أن أعرق الأحزاب وأقواها لم تستطع تغطية كامل التراب الوطني، واضطرت للغياب عن العشرات من البلديات، وهو ما سُجل بشكل واضح لدى التجمع الوطني الديمقراطي، الذي سيغيب عن نحو 500 بلدية، الأمر الذي سيرهن حظوظه وتواجده القاعدي مستقبلا، خاصة وأن الانتخابات المحلية عادة ما تكون منصة للاستحقاقات الكبرى.

وأرجعت قيادة الحزب سبب التراجع المذكور، إلى الإجراءات المشددة التي طبقتها السلطة المستقلة للانتخابات في قبول لوائح المترشحين، حيث أقصت العشرات من اللوائح الحزبية والمستقلة لأسباب مختلفة، أبرزها تشبهات المال الفاسد والتجوال الحزبي والارتباط بفلول النظام السابق.

غير أن مصدر "العرب"، أكد على أن عقيدة الحزب التي قامت على معاداة التيار الإسلامي و"الحركي"

تظهر من أجلها، بما فيها المصالحة مع الإسلاميين. ورفعت مجموعة من القيادات المخضرة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، احتجاجا لدى قيادة الحزب، على خلفية ما أسماه بـ"تراجع انتشار الحزب على المستوى القاعدي، بعد غيابه عن نحو ثلث البلديات"، وهي سابقة أولى في تاريخ الحزب منذ نشأته في منتصف تسعينات القرن الماضي.

ولأول مرة في تاريخ الانتخابات المحلية الجزائرية منذ بداية التعددية الحزبية في البلاد، تسجل الطبقة المهممة على البرلمان الجديد. ولا يستبعد القادة المتصردون على الأمين العام العالي طيب زيتوني، تسجيل تراجع جديد في الانتخابات المحلية القادمة، مما سيهدد مصيره لدى الشارع السياسي، وأوعزوا ذلك إلى تراجع عقيدة الحزب عن المبادئ والمواقف الأساسية التي ظهر لأجلها.

وتُكر مصدر مطلع في الحزب، رفض الكشف عن هويته، لـ"العرب"، بأن "التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يوصف بأنه حزب ولد بالشرور، فقد فُتته لدى الوعاء الانتخابي في مؤسسات الدولة على غرار الإدارة وبعض المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، بسبب تماهيه مع توجهات النظام السابق".

طابري بلدي

الجزائر - أفضت التزكية النهائية للوائح الترشيح للانتخابات المحلية في الجزائر، إلى تسجيل تراجع ملفت لتمثيل الأحزاب الكبرى في ربوع بلديات ولايات الجمهورية، لتسجل بذلك عجزا متفاوتا لأول مرة في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية المحلية، وهو ما أدى إلى ردود فعل غاضبة من قيادات مخضرة في التجمع الوطني الديمقراطي، على أداء إدارة الحزب، بسبب ما أسمته بتراجع الحزب عن الأدبيات الأساسية التي



تميش متعمد من قبل السلطة لأحزاب الكبرى